

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين واللعنة الدائمة على اعدائهم اجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كان البحث حول الاستدلال بالروايات الشريفة على حرمة حفظ كتب الضلال ومختلف التقلبات في مسببات الفساد، ووصلنا إلى رواية تحف العقول، وبحثنا فيها بعض البحث الدلالي في مقاطعها الثلاثة السابقة، ومنتقل الآن إلى البحث السندي فيها.

البحث السندي في الرواية : وهنا نقول وبإيجاز: إن الإعلام قد اختلفوا في اعتبار الرواية من عدمها، والمسألة مهمة جداً؛ وذلك لأنها ترتبط بكل كتاب تحف العقول وليس بخصوص هذه الرواية، ثم إن الإشكالات التي أوردت عليها بعضها عام، ولو تم لأسقط كل الكتاب عن الحجية، وإما القسم الآخر من الإشكالات، فهو خاص ومتعلق بخصوص روايتنا، وقد انتخبنا نقل رأي علمين من الأعلام في هذا المجال، هما الأشد رفضاً لسند هذه الرواية - وسنستعرض أدلتهم ومناقشتها إن شاء الله تعالى - وهما المرحوم العلامة الشهيدي والميرزا الايرواني، وتبعهما على ذلك جمع من الإعلام المعاصرين وسبقهما آخرون.

وفي مقابل أولئك، هناك مجموعة من العلماء الأعلام ارتأوا حجية هذه الرواية، وقد ذكرنا منهم جمعاً كصاحب الجواهر، والذي اختار صحة وحجية الاستدلال بهذه الرواية، وكذلك صاحب المكاسب، ونضيف لهما صاحب العروة وصاحب الحقائق والرياض^١، وكذلك صاحب مفتاح الكرامة والسيد الوالد وآخرون. وكما ذكرنا فإنه في قبال هؤلاء توجد مجموعة من الأعظم الذين ضعفوا هذه الرواية، ونحن سنقتصر على ذكر أدلة العلمين المذكورين؛ وذلك لأنهما استوعبا الإشكالات.

أدلة النافين للحجية: أولاً اشكال الميرزا الايرواني^٢: فإن الميرزا قد استشكل على رواية تحف العقول بعدة إشكالات: **الإشكال الأول:** إهمال أصحاب الجوامع، للرواية. عدم اعتماد الجوامع الحديثية على الرواية لعدم نقلهم إياها مع استبعاد عدم اطلاعهم عليها، وذلك إن الجوامع الحديثية المعروفة لدينا قد أهملت ذكر هذه الرواية بالمرّة وهذا يكشف عن إعراضهم عنها وعدم اعتدادهم بها.

رد الإشكال الأول: لكن الظاهر أن هذا الإشكال ليس بوارد وذلك لأن أصحاب الجوامع الحديثية الشهيرة من المتأخرين عموماً نقلوا هذه الرواية فان الحر العاملي في الوسائل نقلها في موضعين على الأقل، وكذا السيد البروجردي في جامع أحاديث الشيعة نقلها كذلك في موضعين كما انه دقق في نسخها المختلفة، وكذا العلامة المجلسي في بحار الأنوار، هذا من المتأخرين. وأما إن كان مقصود المحقق الايرواني بأصحاب الجوامع، المتقدمين منهم وكان مقصوده خصوص الكتب الأربعة، فالجواب: إن الشيخ الكليني هو سابق زماناً على صاحب تحف العقول - الشيخ ابن شعبة الحراني - فان صاحب تحف العقول قد توفي سنة ٣٨١هـ، وأما الشيخ الكليني فقد توفي في سنة ٣٢٩هـ - وعليه فلا يستشكل بان الكليني لم يلم ينقل عنه ولم يرو؛ فان المتقدم لا يمكنه ان يروي عن المتأخر كما هو بديهي^٣. وأما الشيخ الطوسي في التهذيب^٤، فإنه لم يرو كذلك عن هذا الكتاب والشيخ

١ - وكتاب الرياض مملوء بدقائق الأفكار ولذا فينبغي ان يكون من الكتب مورد البحث والدراسة، ولكنه وللأسف مهمل إلى حد كبير في الحوزة حالياً.

٢ - حاشية المكاسب للميرزا الايرواني ص ١٧.

٣ - إذ كيف يروي عن كتاب لم يؤلف - ظاهراً - بعد؟

٤ - والأمر على القاعدة كذلك في كتاب الاستبصار، وما ذكرناه من عدم رواية التهذيب عن تحف العقول هو بحسب تتبعنا

- كما هو معلوم - متأخر عن صاحب تحف العقول فقد توفي سنة ٤٦٠هـ. وعليه: فانه قد يُسأل: لِمَ لم يروِ الشيخ الطوسي عنه؟

رد إشكال عدم رواية الشيخ الطوسي عن الكتاب: إن الشيخ الطوسي لم يرو في التهذيب، عن كتاب تحف العقول بقول مطلق وليس انه لم يرو هذه الرواية فقط وبشكل خاص، فانه لو كان الشيخ قد روى عن الكتاب روايات عديدة ثم أهمل روايتنا مورد البحث لدل ذلك على تضعيف الشيخ لها بقول مطلق زيادة على الإرسال، والحاصل: انه لا يوجد من الشيخ تضعيف لخصوص رواياتنا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الاحتمال القوي والوارد في المقام هو إن كتاب تحف العقول لم يصل بيد الشيخ الطوسي أصلاً، فاننا نرى انه في هذا الزمن، ومع كثرة المطابع والأجهزة الحديثة وانتشار الكتب انتشاراً كبيراً، ولكن كثيراً من الفقهاء العظام قد لا يكون مجوزهم كتاب مصدري في فترة من الفترات، أو مطلقاً. ومن هنا نجد مثلاً أن الشيخ الأنصاري في مكاسبه لم يرجع إلى الكثير من المصادر؛ لانها لم تكن مجوزته. ونضيف: إن كتاب تحف العقول توجد فيه روايات كثيرة مضمونها شاهد على صدقها، هذا أولاً، وثانياً هي في اعلى درجات الفصاحة والبلاغة، وثالثاً هي مطابقة للأصول والقواعد، ورابعاً هي معتضدة بإحدى القرائن الأربع التي ذكرها في (العدة). وعليه: فانه بحسب هذه الجهات الأربعة لو كان الكتاب قد وصل إلى الشيخ الطوسي، لكان ينبغي عليه إن يروي على الأقل هذه الروايات - وبحسب مسلكه - دون روايتنا، فعدم روايته لهذه الروايات مع حجيتها - للجهات الأربع المذكورة - دال على عدم وصول الكتاب بيد الشيخ. ونضيف أيضاً إن الشيخ الطوسي مبناه في التهذيب هو الجمع بين الروايات المختلفة حتى الضعيفة منها والمرسلة والغريبة^١، فانه قد ذكر فيه وجوه الجمع لهذه الروايات مع غيرها، ومعه فكيف يهمل الشيخ هذه الرواية مع وصولها بيده؟ إذن: انه مع ملاحظة مجموع ما ذكرناه لعله نصل إلى حد الاطمئنان بان الشيخ الطوسي لم يصله هذا الكتاب، هذا هو الإشكال الأول ورده، فتدبر.

الإشكال الثاني: قلق واضطراب المتن الإشكال الثاني: "مع ما هي عليه في متنها من القلق والاضطراب"، وهذا الإشكال من الميرزا هو عمدة إشكال المستشكلين، إلا أن الميرزا الايرواني لم يوضح ما هو القلق أو الاضطراب فيها. **ثلاث وجوه لقلق واضطراب المتن:** ولكن العلامة الشهيدي^٢ أوضح وذكر ذلك القلق والاضطراب بنقاط ثلاث: أولاً حيث يقول (إن هذه الرواية معروفة بين المشتغلين بالإشكال والاضطراب إعراباً ومشهورة بالصعوبة فهماً والغرابة تكراراً) والحاصل: ان إعرابها صعب وفهمها متعسر وتكرارها غريب ولذا فمن البعيد جدا صدورها من الإمام المعصوم (عليه السلام)، والظاهر أن مقصود الميرزا من صعوبة الفهم الصعوبة الناشئة من طريقة التعبير والبيان، لا من عمق المحتوى لأن هذا الأخير ليس دليل تضعيف بل هو شاهد قوة كما لا يخفى.

جواب الإشكال الثاني: الأعم لا يدل على الأخص ويرد عليه: انه ان اراد الاستدلال بالأعم على الأخص فانه غير صحيح فانه لا يصح الانتقال من الأعم وهو الإرباك إلى الأخص وهو إن هذه الرواية لم تصدر عن المعصوم (عليه السلام)، وهذا الانتقال غير تام. **توضيحه:** المحتملات في وجه الإرباك ثلاث: الاحتمال الأول: وهو عدم صدور هذه الرواية

١ - قال الشيخ الطوسي في مقدمته على التهذيب (ومهما تمكنت من تأويل بعض الأحاديث من غير ان أظعن في اسنادها فاني لا اتعداه) وله عبارات أخرى أيضاً. فتأمل

٢ - حاشية الشهيدي على المكاسب ص ٨.

عن المعصوم. الاحتمال الثاني: وهو إن الرواية قد نقلت بالمضمون^١ وعليه فإن الإرباك حاصل من الراوي لا من الإمام (عليه السلام)، والنقل بالمضمون كان رائجاً، بل إن الأئمة عليهم السلام قد شرعوا ذلك، ولذا فإن كل الإشكالات التي أشار لها العلامة الشهيدي، تندفع بذلك. الاحتمال الثالث: إن يكون هذا الإرباك ناشئاً من سقط ما أو غلط النسخ، وهو احتمال عقلائي فإن ذلك هو ما نراه حتى في الكتب التي اشرف شخص أو مركز على تدقيقها.

إشكال صحة الصدور والاعتبار: إشكال: دفع وجوه نفي الحجية، لا يثبت الحجية، وجوابه وهنا إشكال وهو: إننا نحتاج إلى إثبات صحة الرواية كي نستند إليها^٢، وبعبارة أخرى: إننا في ما مضى دفعتنا نفي الحجية، ولكننا لازلنا نحتاج إلى إثبات الحجية^٣. **والجواب:** انه على مبنى حجية مراسيل الثقة - كما حققنا، سابقاً وكما التزم به الشهيد الثاني والشيخ البهائي والشيخ الانصاري والوالد وآخرون - فإن هذه الرواية حجة في صدورها في المعصوم، والإشكالات مندفعة بكونها منقولة بالمضمون - كما ان سيرة العقلاء على النقل بالمضمون^٤ وعليه فهي حجة في دائرة المضمون، وليست حجة في مقام الإطلاق والتقييد وسائر ما يعود للصياغة، أي: الحجية في الرواية هي للمحتوى والعلة المادية، وكل الإشكالات المذكورة تعود إلى العلة الصورية، وحيث إن الأئمة عليهم السلام قد جوزوا لنا النقل بالمضمون وحيث كانت سيرة العديد من الرواة على نقل المضمون وحيث ان هذه سيرة عقلائية جارية في كل أعرافنا^٥ فالمستظهر من كل ذلك^٦

تطبيق الكلام على الرواية: إن هذه المشاكل الثلاثة لا تحدث إرباكاً في استدلالنا بالرواية على مسألتنا لأننا إذا لاحظنا المقاطع الثلاث التي نقلناها عن تحف العقول فإنها كلها ترتبط بالمضمون، ولم نعلم في الاستدلال على الإطلاق أو التقييد أو غير ذلك من شؤون الصياغة بالمرة والحاصل: ان المضمون في الرواية واحد ومؤكّد عليه ولكنه أورد بأساليب عديدة وعبارات مختلفة^٧. وللکلام تنمة ...

وصلى الله على محمد واله الطاهرين

١ - كما لعله يستفاد أيضاً من كلام الشهيدي.

٢ - فاننا حتى الآن نفينا الاطمئنان بالتضعيف ولكن الواجب علينا ان نطمئن ان هذه العبارات صادرة من نفس الإمام عليه السلام حتى يمكن الاستناد اليها

٣ - ومن الأدلة على حجيتها ما ذكره البعض من ان المشهور قد اعتمد على هذه الرواية، ومن الأدلة ما ذكره صاحب العروة من مطابقة مضمونها للقواعد ووجود القرائن على صدق مضمونها إلا ان الميرزا جواد التريزي يقول بعكس ما ذكره صاحب العروة وسيأتي الكلام حول كل ذلك ان شاء الله تعالى

٤ - ولهذا تنمة ستأتي في البحث القادم بإذن الله تعالى.

٥ - كما نجد سيرة العلماء والوكلاء على نقل فتوى المراجع بالمضمون عادة

٦ - ومما سيأتي لاحقاً فانتظر.

٧ - ولكن هذا الكلام غير واف بالمراد الى الآن وله تنمة ان شاء الله تعالى